

ان هذه المعلومة تكون مادية اذا تم حذفها او عدم اظهارها يؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها على اساس هذه المعلومات . في الشركات الخاصة تحدد اهمية المعلومات بسبب تحديد كل من طبيعة وحجم كل بند والتي تتعلق بالمعلومات اتي يجب ان تعبر عن سياق التقارير المالية للشركات الشخصية .

2- الصدق في العرض (Representational Faithfulness)

يعني هذا المفهوم وجود تطابق واتفاق بين الارقام والالوصاف المحاسبية من ناحيه والموارد والاحداث التي تواجه هذه الارقام والالوصاف لعرضها من الناحية الاخرى . مثلاً فعندما تبين القوائم المالية للشركة مبيعات قدرها 10 مليون دولار وفي حين المبيعات الفعلية 8 مليون دولار فقط فان هذه القوائم تكون غير صادقة . ولتحقيق هذه الخاصية يجب ان توفر الخصائص الفرعية (الاكتمال ، الحيادية ، الخلو من الخطأ) .

1- الاكتمال (Completeness)

يعني كل المعلومات التي من الضروري ان توفر فيها صدق العرض . فان الاغفال يمكن ان يسبب في جعل المعلومات خاطئة او مضللة وبالتالي تكون غير مفيدة الى مستخدمين التقارير المالية على سبيل المثال ، ان هناك شركة تقوم بتزويد معلومات غير كاملة فان هذه المعلومات تكون غير مفيدة .

3- الحياد (Neutrality)

يعني هذا المفهوم هو يجب ان تكون المعلومات الصادرة خالية من التحيز الى جهة معينة على حساب الجهة الاخرى ، واذا كانت المعلومات المحاسبية متحيزة فسوف يفقد الجمهور ثقته في المعلومات ويتوقف عن استخدامها .

3- الخلو من الخطأ (Free from Error)

بنود المعلومات التي تكون خالية من الخطأ تكون اكثر دقة في صدق عرض البنود المالية . ان صدق العرض لا يعني اجمالي التحرر من الخطأ وهذا بسبب اغلب التقارير المالية تقاس بطريقة تقديرية .

الخصائص الثانوية

1- قابلية المقارنة (Comparability)

هذه الخاصية تعبر عن المقارنة تحدث بين شركتين مختلفتين ولنفس السنه حيث تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف في استخدام السياسة المحاسبية . واذا كان هناك اختلاف في استخدام الطرق المحاسبية لكل شركة على حدة مثلاً شركة A تستخدم طريقة الكلفة التاريخية وشركة B تستخدم طريقة الكلفة التاريخية المعدلة فسوف يكون هناك صعوبة بعملية المقارنة بين الشركتين ، اي يجب ان يتم استخدام نفس الطرق المحاسبية لغرض المقارنة .

2- قابلية التحقق (verifiability)

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الافراد قائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين الى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية فاذا وصلت اطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس الى نتلج مختلفة فان القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين من ابداء الرأي فيها.

2- التوقيت المناسب (timeliness)

يعني ان تكون المعلومات متاحة لصناعة القرار قبل ان تفقد قدرتها على التأثير في القرار . عندما تكون المعلومة متوفرة في القريب العاجل تستطيع تعزيز قدرتها بالتأثير على القرارات ، مثلا شركة Dell تنتظر ان يقدم تقرير عن النتائج المؤقتة بعد تسعة اشهر ، المعلومات سوف تكون اقل فائدة في صناعة القرار .

2- قابلية الفهم (understandability)

يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في انواع القرارات التي يتخذونها واساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم او التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر اخرى وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات حيث تكون المعلومات مفيدة فانه يلزم ايجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وتتمثل هذه الحلقة بقابلية الفهم وهي تعتبر احد خصائص المعلوماتية التي تسمح بالدراسة المحاسبية بادراك مغزي تلك المعلومات .

ثانيا: العناصر الأساسية للقوائم المالية

اللبات الأساسية لعناصر القوائم المالية (مستمدة من إطار IASB 1989 و FASB السابق) و التغييرات في الأساسية في إطار 2010 هو استبدال "الموثوقية" بـ"التمثيل الصادق" للوضوح، وإزالة "الحيطة والحذر" كخاصية متحيزة. تم توحيد الخصائص لتكون مشتركة، مما يساعد في حل التناقضات بين US GAAP و IFRS.

الاتي توضيح لهذه المفاهيم:

- 1- الأصول (Assets): هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها مستقبلا قامت شركة معينة بالحصول عليها او التحكم فيها نتيجة صفقات او احداث سابقة.
- 2- المطلوبات (Liabilities): تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة بتحويل اصول او تقديم خدمات لوحدات اخرى في المستقبل نتيجة لصفقات او احداث سابقة .
- 3- حق الملكية (Equity): وهو الحق المتبقي على اصول وحدة معينة بعد طرح التزاماتها وفي منشآت الاعمال يتمثل في حقوق الملاك .
- 4- استثمارات الملاك (Investment by owners): الزيادة في صافي اصول منشأة معينة الناتجة عن تحويلات اليها لشيء ما ذي قيمة من وحدات اخرى وذلك للحصول على او زيادة حقوق ملكية في تلك المنشأة . وعادة ماتكون استثمارات الملاك في شكل اصول مقدمة ولكنها تتضمن ايضا خدمات مقدمة او تسوية او تحويل الالتزامات على المنشأة .
- 5- التوزيعات على الملاك (Distribution to owners): الانخفاض في صافي اصول منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل اصول او تقديم خدمات او التحمل بالتزامات تجاه ملاكها وتؤدي التوزيعات على الملاك الى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

- 6- الدخل الشامل (Comprehensive income): هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة لصفقات واحداث وظروف اخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم .
- 7- الإيرادات (Revenues) : هي تدفقات داخلية او اي زيادة اخرى في اصول منشأة معينة او تسوية لالتزاماتها (او مزيجا منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم او انتاج سلع او تقديم خدمات او اي أنشطة اخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة .
- 8- المصروفات (Expenses) : هي تدفقات خارجة او اي استخدام للأصول او تحمل بالتزامات (او مزيجا منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم او انتاج سلع او تقديم خدمات او اي أنشطة اخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة .
- 9- المكاسب (Gains) : الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية او طارئة لوحدة محاسبية معينة وكل الصفقات ، الاحداث والظروف الاخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات ، استثمارات الملاك .
- 10- الخسائر (Losses) : الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية او طارئة لوحدة محاسبية معينة وكل الصفقات ، الاحداث والظروف الاخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات او التوزيعات على الملاك .

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس (Level 3: recognition and measurement Concepts)

يُشكل هذا المستوى قاعدة الهرم المفاهيمي في الإطار النظري للمحاسبة المالية، حيث يركز بشكل أساسي على التطبيقات العملية المستمدة من الأطارات السابقة، مع الإشارة إلى أن المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تم تأجيله في عام 2010 بسبب أولويات أخرى، مما أدى إلى الاعتماد على المفاهيم الموجودة سابقاً . يغطي هذا المستوى آليات الاعتراف (recognition)، القياس (measurement)، والعرض (presentation) للعناصر المالية الأساسية مثل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، والمصروفات . يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية : الافتراضات المحاسبية (accounting assumptions)، المبادئ المحاسبية (accounting principles)، والقيود المحاسبية (accounting constraints). هذه العناصر تعمل معاً لضمان توفير معلومات مالية موثوقة وذات صلة، مستندة إلى معايير مثل GAAP (المعايير المحاسبية المقبولة عامًا) وIFRS (معايير التقارير المالية الدولية).

أولاً: الافتراضات المحاسبية

تشكل الافتراضات المحاسبية الأساس النظري الذي يدعم عمليات التسجيل والإبلاغ المالي، مما يسمح بتوحيد الإجراءات عبر المنشآت الاقتصادية . هذه الافتراضات مستمدة من الخبرات التاريخية والممارسات العملية، وتساعد في تبسيط التعقيدات الاقتصادية.

افتراض الوحدة الاقتصاديّة

يفترض هذا الافتراض أن النشاط الاقتصادي يمكن عزله إلى وحدة مسؤولة مستقلة، مما يفصل بين معاملات المنشأة التجارية وتلك الشخصية للمالكين أو المنشآت الأخرى . نتيجة لذلك، تُعد القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بشكل مستقل، دون تداخل مع العمليات الشخصية للمالكين . يؤدي ذلك إلى إنشاء دفاتر حسابات منفصلة، مما يعزز الشفافية ويمنع الالتباس في التقارير . على سبيل المثال، في الشركات المحدودة المسؤولة (LLCs)، يحمي هذا الافتراض أصول المنشأة من مطالبات المالكين الشخصية، كما يُذكر في معايير IFRS 10 المتعلقة بالسيطرة على الكيانات.

افتراض الاستمرارية

تعتمد معظم الإجراءات المحاسبية على افتراض أن المنشأة ستستمر في عملياتها لفترة غير محدودة زمنياً، بناءً على الخبرات التاريخية التي تشير إلى معدلات استمرارية عالية للشركات رغم حالات الفشل النادرة نسبياً. لا يعني ذلك الاعتقاد في الاستمرار إلى الأبد، بل توقع بقاء المنشأة لفترة كافية لتحقيق أهدافها ووفاء التزاماتها. في غياب هذا الافتراض، يفقد مبدأ الكلفة التاريخية قيمته، حيث يصبح التركيز على قيم التصفية، مما يلغي تصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة. يُطبق هذا الافتراض في معظم الحالات، ويُغى فقط إذا كانت هناك دلائل قوية على التصفية الوشيكة، كما حددته IAS 1 في IFRS، التي تتطلب الكشف عن أي شكوك حول الاستمرارية.

افتراض وحدة القياس النقدي

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الوحدة الأساسية لقياس النشاط الاقتصادي، مما يوفر أساساً موحدًا للتحليل والمقارنة. تعتبر الوحدة النقدية (مثل الدينار، الدولار أو اليورو) ملائمة بسبب بساطتها، توافرها، وفهمها العام، وتساعد في التعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات التبادل . يعتمد هذا الافتراض على افتراض آخر أوسع، وهو أن البيانات الكمية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة . ومع ذلك، يتجاهل هذا الافتراض تأثير التضخم أو تقلبات العملات، مما دفع إلى تطوير تعديلات مثل IAS 29 للتعامل مع الاقتصادات عالية التضخم.

افتراض الدورية

تُعد أدق طريقة لقياس نتائج المنشأة هي عند تصنيفها الفعلية، لكن ذلك غير عملي بسبب حاجة المستخدمين (مثل المستثمرين والحكومات) إلى معلومات دورية. لذا، يقسم هذا الافتراض الأنشطة الاقتصادية إلى فترات زمنية مصنوعة، مثل الشهر، الربع السنوي، أو السنة، لإعداد التقارير الدورية. كلما قصرت الفترة، زادت صعوبة تحديد صافي الدخل بدقة، حيث تكون النتائج الشهرية أقل موثوقية من السنوية بسبب التقديرات المؤقتة. يوازن هذا بين السرعة في تقديم المعلومات والدقة، مع زيادة احتمال الخطأ في الفترات الأقصر، كما يُناقش في ASC 270 من FASB المتعلق بالتقارير المؤقتة.

ثانياً: المبادئ المحاسبية

تمثل هذه المبادئ القواعد الأساسية للاعتراف والقياس، مستندة إلى معايير دولية لضمان التوافق والموثوقية .

• مبدأ القياس

هو نظام يعتمد في القياس على أكثر من أساس وهو الكلفة التاريخية (Historical cost) و القيمة العادلة (Fair value).

- الكلفة التاريخية : يعتمد على قاعدتين رئيسيتين: الكلفة التاريخية (Historical Cost) والقيمة العادلة (Fair Value). الكلفة التاريخية تقيس الأصول بناءً على سعر الشراء الأصلي، مما يوفر موثوقية عالية بسبب الاعتماد على وثائق موضوعية مثل فواتير الشراء، وتُطبق على الالتزامات بناءً على معاملات التبادل. أما القيمة العادلة، فتعرف بأنها السعر الذي يُحصل عليه عند بيع الأصل أو دفع الالتزام في سوق منظمة في تاريخ القياس، مستندة إلى القيم السوقية الحالية. على الرغم من أن كلا القاعدتين يشتركان في الأساس التبادلي، إلا أن القيمة العادلة تتغير مع تقلبات السوق، مما يجعلها أكثر ملاءمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (مثل انخفاض أسعار الأصول يعكس خسائر فورية). في الوقت الحاضر، سمح FASB عبر SFAS 157 (الآن ASC 820) باختيار القيمة العادلة لبعض العناصر، مما يعزز الشفافية في الأسواق المتقلبة.

مبدأ الاعتراف بالإيراد

يعترف بالإيراد عندما :

1- يتحقق Realized او يصبح قابل للتحقق Realizable

- تتحقق الإيرادات عندما يتم مبادلة منتجات أو بضائع أو موجودات مقابل نقدية أو مطلوبات نقدية

- يتحقق الإيرادات عندما يمكن تحول الأصول المملوكة إلى نقدية ومطلوبات نقدية

- تتحقق عندما تكون هذه الأصول قابلة للبيع أو التداول بالأسواق النشطة .

2- وعندما يكتسب earned

وعلاوة على شرط التحقق فإن الإيرادات لا يعترف بها إلى عند الاكتساب . وتعتبر الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثل هذه الإيرادات .

يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع وهذا يعتبر شرطاً مهماً وعندما تتحقق الشرطين السابقين .

وهناك استثناءات:

- الاعتراف بالإيراد خلال الانتاج

ويحدث هذا في عقود المقاولات فإنه يتم الاعتراف بالإيراد على شكل اجزاء (على انتهاء الذرعات) بدلا من الانتظار عند انتهاء العمل

- الاعتراف بالإيراد في نهاية الانتاج

يحدث هذا في عمليات البحث عن المعادن فإنه يتم الاعتراف بالإيراد بمجرد استخراج المعدن من الأرض فإن هذه العملية تحدث في الأسواق النشطة بمجرد الانتهاء من الانتاج يتم الاعتراف على أنه إيراد

- الاعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي

ويحدث هذا في الاوقات عدم التأكد من التحصيل النقدي (البيع بالأقساط) فإنه يتم الاعتراف بالإيراد عند تحصيل المبلغ من الافراد لا ن خطر عدم التحصيل كبير يجعل من عملية البيع ليست دليلا كافيا على الاعتراف بالإيراد .

مبدأ الاعتراف بالمصروف

يتحقق المصروف ويعترف به عندما تحصل تدفقات خارجية من الوحدة او باستخدام اصول او حصل التزامات ويعني هذا المبدأ ان المصروفات كافة تتعلق بإيراد معين تجري مقابلتها واستقطاعها من ه ذا الإيراد خلال الفترة تحقيق فيها لغرض تحديد صافي الدخل . وينتج صافي الدخل من مقابلة الايرادات بالمصروفات المستنفذة خلال فترة زمنية معينة . اذا يتم الاعتراف بالمصروفات بشكل فعلي عندما تحقق الايرادات السنوية . وهناك نوعين للتكاليف (تكاليف مستنفذة (المصروف) وتكاليف غير مستنفذة (اصل)) .

مبدأ الإفصاح الكامل

عند تحديد المعلومات التي يتم تقديمها يجب ان تكون ذات اهمية كافية للتأثير على الحكم الشخصي والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي ويشار الى ذلك (مبدأ الإفصاح الكامل) والذي يعترف بان مقدار وطبيعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من الموازنات التي تسعى الى :

1- تقديم التفاصيل الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدم

2- الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم واخذ نضر الاعتبار تكاليف اعدادها

ويمكن للمحاسب وضع معلومات متعلقة بالمركز المالي و الدخل والتدفقات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات في احد الاماكن الاتية :

1- في صلب القوائم المالية

2- في ملاحظات القوائم المالية

3- كمعلومات اضافية

ثالثاً: القيود المحاسبية

تحدد هذه القيود الحدود العملية لتطبيق المبادئ، لضمان التوازن بين الدقة والكفاءة وتشمل الكلفة – المنفعة وتطبيقات الصناعة وكما يأتي:

علاقة الكلفة /منفعة

يفترض المستخدمون ان المعلومات سلعة بلا تكلفة ولكن معدوا المعلومات المحاسبية يعلمون ان ذلك غير صحيح ويلزم الموازنة بين تكاليف المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها وبالتالي يجب ان تزيد المنفعة على الكلفة.

وقد اعتاد المحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على تطبيق هذا القيد تحت دعوى النفعية والعملية ولكن في الآونة الاخيرة بدأت منظمات وضع المعايير والجهات الحكومية لتحليل التكلفة والمنفعة قبل اصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية ولكن الصعوبة في تحليل منفعة / كلفة هي ان التكاليف والمنافع وخاصة المنافع لا تكون قابلة للقياس دائماً مثل تكاليف التجميع والنشر .

ممارسات الصناعة

من الاعتبارات العملية الاخرى التي تتطلب احيانا الخروج عن النظرية الاساسية الطبيعية الخاصة لبعض الصناعات ومنشآت الاعمال على سبيل المثال فن البنوك عادة ما تقرر عن استثمارات في اوراق معينة على اساس قيمتها السوقية وذلك لان هذه الاوراق يتم تداولها بسرعة وفي صناعة المرافق العامة (public-utility) يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة في الميزانية اولا وذلك لإبراز ما تنسم به الصناعة من كثافة في راس المال .

ثانياً: مكونات الإطار المفاهيمي المحدث 2018

الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي (Conceptual Framework for Financial Reporting) هو وثيقة أساسية صادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في مارس 2018، وهو يحدد المفاهيم الأساسية التي توجه تطوير وتعديل المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS). غرضه الرئيسي هو مساعدة IASB في إنشاء معايير متسقة، ومساعدة المعدين والمستخدمين للتقارير المالية في فهم وتطبيق هذه المعايير. كما يساعد في تفسير المعايير عند عدم وجود إرشادات محددة. الإطار ليس معياراً محاسبياً بحد ذاته، بل إطاراً نظرياً يركز على جعل التقارير المالية مفيدة وموثوقة للمستخدمين مثل المستثمرين والمقرضين والدائنين.

الإطار المفاهيمي لعام 2018 يتكون من ثمانية فصول رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة وملحق يحتوي على تعريفات المصطلحات. فيما يلي شرح مفصل لكل مكون، مع التركيز على المحتوى الرئيسي والأهمية:

الفصل 1: هدف الإبلاغ المالي للغرض العام

يحدد هذا الفصل الهدف الرئيسي للتقارير المالية العامة الغرض، وهو تقديم معلومات مالية مفيدة عن وحدة الإبلاغ (مثل الشركة) للمستخدمين الحاليين والمحتملين، مثل المستثمرين والمقرضين، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية. يركز على:

- المعلومات عن الموارد الاقتصادية و المتطلبات : يصف كيفية تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات والتغيرات فيها.
- التغيرات في الموارد الاقتصادية : يشمل الأداء المالي من خلال الحسابات المستحقة (accrual accounting)، تدفقات النقد السابقة، والتغيرات غير الناتجة عن الأداء المالي (مثل إصدار الأسهم).
- المعلومات عن استخدام الموارد الاقتصادية: يناقش كيفية استخدام الكيانات لمواردها بكفاءة.

يؤكد الفصل على أن التقارير المالية ليست كاملة، لكنها تركز على المعلومات المالية فقط، ولا تغطي جميع العوامل غير المالية. هذا الفصل يربط بين التقارير والقرارات الاقتصادية، مما يجعل الإطار أكثر تركيزاً على احتياجات المستخدمين.

الفصل 2: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

يصف هذا الفصل الخصائص التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. يقسمها إلى:

- الخصائص النوعية الأساسية: (Fundamental Qualitative Characteristics)
 - الملائمة (Relevance): المعلومات يجب أن تكون قادرة على التأثير في قرارات المستخدمين، بما في ذلك القدرة على التنبؤ والتأكيد.
 - التمثيل الصادق (Faithful Representation): يجب أن تكون المعلومات كاملة، محايدة، وخالية من الأخطاء.

- الخصائص النوعية التعزيزية: (Enhancing Qualitative Characteristics)
 - القابلية للمقارنة: (Comparability) تسمح بمقارنة المعلومات عبر الفترات والكيانات.
 - القابلية للتحقق: (Verifiability) يمكن التحقق منها من قبل المستخدمين.
 - التوقيت المناسب: (Timeliness) تقديمها في الوقت المناسب.
 - القابلية للفهم: (Understandability) واضحة ومنظمة جيداً للمستخدمين ذوي المعرفة المعقولة.

يُحدد الإطار المفاهيمي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة . مع ذلك، تخضع هذه الخصائص لقيود التكلفة، ولذا من المهم تحديد ما إذا كانت فوائد المعلومات لمستخدميها تُبرر التكلفة التي تتكبدها الجهة المُقدمة لها. يُوضح الإطار المفاهيمي ما يجعل المعلومات المالية مفيدة، أي أن تكون المعلومات ذات صلة وأن تُمثل جوهر المعلومات المالية بدقة.

تُعَدّ الملائمة والتمثيل الصادق من الخصائص النوعية الأساسية . أما الخصائص النوعية المُعززة فهي : التوقيت المناسب، وإمكانية الفهم، وإمكانية التحقق، والقابلية للمقارنة . كما يُشير مجلس معايير المحاسبة الدولية صراحةً إلى مبدأ الحيطة والحذر، وتفضيل الجوهر على الشكل.

الفصل 3: الكشوفات المالية ووحدة الإبلاغ

يحدد هذا الفصل نطاق الكشوفات المالية ويصف وحدة الإبلاغ:

- **هدف الكشوفات المالية:** تقديم معلومات عن الموقف المالي، الأداء، والتغيرات في الموقف المالي.
- **فترة الإبلاغ:** تغطي فترة زمنية محددة، مع افتراض استمرارية النشاط. (Going Concern)
- **وحدة الإبلاغ :** يمكن أن يكون كياناً واحداً أو مجموعة (مثل الشركات الأم والتابعة) . يميز بين الكشوفات المالية الموحدة (Consolidated) وغير الموحدة (Unconsolidated).

هذا الفصل جديد نسبياً في إصدار 2018، ويوضح حدود الكيان لضمان شمولية التقارير المالية.

ينص الإطار المفاهيمي على أن الهدف من الكشوفات المالية هو توفير معلومات حول أصول والتزامات وحقوق ملكية وإيرادات ومصروفات الكيان المُعد للتقرير، وهي معلومات مفيدة لمستخدمي الكشوفات المالية في تقييم صافي التدفقات النقدية المستقبلية للكيان، وفي تقييم كفاءة الإدارة في إدارة موارده الاقتصادية.

تُقدم هذه المعلومات في كشف المركز المالي، وكشف الربح أو الخسارة، وكشف التدفقات النقدية، وكشف التغيرات في حقوق الملكية، وفي إيضاحات الإفصاح الخاصة بالكيان.

تُظهر الكشوفات المالية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في نهاية الفترة المُعدة للتقرير . كما تُظهر الإيرادات والمصروفات خلال تلك الفترة . ولمساعدة مستخدمي الكشوفات المالية على تحديد التغيرات والاتجاهات، تُقدم معلومات مقارنة.

تُعَدّ الكشوفات المالية عادةً على افتراض أن الكيان المُعد للتقرير سيستمر في العمل، أي أنه سيواصل نشاطه في المستقبل المنظور.

الفصل 4: عناصر الكشوفات المالية

يحدد هذا الفصل العناصر الأساسية للكشوفات المالية، المرتبطة بالموارد الاقتصادية والمطالبات:

- الأصول (Assets): مورد اقتصادي حالي يسيطر عليه الكيان نتيجة أحداث سابقة، وله إمكانية إنتاج فوائد اقتصادية.
- الالتزامات (Liabilities): التزام حالي للكيان بنقل مورد اقتصادي نتيجة أحداث سابقة.
- حقوق الملكية (Equity): المصلحة المتبقية في الأصول بعد خصم الالتزامات.
- الإيرادات (Income): زيادات في الأصول أو انخفاضات في الالتزامات تؤدي إلى زيادة في الملكية (غير الإسهامات من حملة الملكية).
- المصروفات (Expenses): انخفاضات في الأصول أو زيادات في الالتزامات تؤدي إلى انخفاض في الملكية (غير التوزيعات لحملة الملكية).

يربط هذه العناصر بالمفاهيم الاقتصادية، ويوضح جوانب مثل "الحق" و"الإمكانية لإنتاج فوائد". هذا الفصل أساسي لتعريف ما يدخل في الكشوفات المالية.

الفصل 5: الاعتراف والإلغاء (Recognition and Derecognition)

يحدد معايير الاعتراف بالعناصر في الكشوفات المالية:

- **معايير الاعتراف:** يجب أن تكون العنصر ذا صلة ويمثل تمثيلاً وفيّاً، مع مراعاة عدم اليقين المنخفض في القياس.
- **الإلغاء (Derecognition):** إزالة العنصر عندما لم يعد يفي بمعايير التعريف أو الاعتراف، مع ضمان التمثيل الصادق.

يشمل إرشادات حول عدم اليقين في القياس، وهو تحديث رئيسي في 2018 لتحسين الدقة.

يتبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نهجاً للاعتراف بالأصول والخصوم، يتطلب اتخاذ القرارات بالرجوع إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية. يجب على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام (وأي إيرادات أو مصروفات أو تغيرات في حقوق الملكية ذات صلة) إذا كان هذا الاعتراف يوفر لمستخدمي الكشوفات المالية ما يلي:

- معلومات ذات صلة بالأصل أو الالتزام، وبشأن أي إيرادات أو مصروفات أو تغيرات في حقوق الملكية؛
- تمثيلاً دقيقاً للأصل أو الالتزام، وبشأن أي إيرادات أو مصروفات أو تغيرات في حقوق الملكية؛
- معلومات تُحقق فوائد تفوق تكلفة توفيرها.

لا تتضمن مبادئ الاعتراف هذه "معيار الاحتمالية". تطبق معايير المحاسبة الدولية المختلفة معايير مختلفة؛ فبعضها يطبق الاحتمالية، وبعضها شبه المؤكدة، وبعضها الآخر الممكنة بشكل معقول. وهذا يعني أيضاً أن

الإطار المفاهيمي لا يحظر صراحةً الاعتراف بالأصول أو الخصوم ذات الاحتمالية المنخفضة لتدفق الموارد الاقتصادية الداخلة أو الخارجة.

قد يكون هذا الأمر مثيراً للجدل، ويتناول الإطار المفاهيمي هذه المسألة بالقول إن «الأصل أو الالتزام يمكن أن يوجد حتى لو كان احتمال تدفق المنافع الاقتصادية إليه أو إليه منخفضاً».

وتتعلق النقطة الأساسية هنا بالملاءمة . فإذا كان احتمال وقوع الحدث منخفضاً، فقد لا يكون إدراجه في الكشوفات المالية هو المعلومة الأكثر ملاءمة. بل قد تُقدّم المعلومات الأكثر ملاءمة من خلال الإفصاح عن الحجم المحتمل للبند، وتوقيته المحتمل، والعوامل المؤثرة في احتمالية وقوعه.

وينص الإطار المفاهيمي على أن إلغاء الاعتراف يجب أن يهدف إلى تمثيل كلٍّ مما يلي تمثيلاً دقيقاً:

(أ) الأصول والالتزامات المحتفظ بها بعد المعاملة أو الحدث الآخر الذي أدى إلى إلغاء الاعتراف (بما في ذلك أي أصل أو التزام تم الحصول عليه أو تكبده أو إنشاؤه كجزء من المعاملة أو الحدث الآخر)، و

(ب) التغير في أصول والتزامات المنشأة نتيجةً لتلك المعاملة أو الحدث الآخر.

الفصل 6: القياس (Measurement)

يناقش هذا الفصل طرق قياس عناصر القوائم المالية:

- أساس القياس : التكلفة التاريخية (Historical Cost) أو القيمة الحالية (Current Value) ، بما في ذلك القيمة العادلة، قيمة الاستخدام، والتكلفة الحالية.
- العوامل المؤثرة: الخصائص النوعية، قيد التكلفة، وطبيعة العنصر.

يوفر إرشادات لاختيار أساس القياس المناسب لتحقيق الهدف من التقارير المالية .

يجب أن يراعي اختيار أساس القياس الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية المفيدة (الملاءمة والتمثيل الصادق)، ولا سيما خصائص العنصر، ومساهمتها في التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، وعدم اليقين في القياس، وقيود التكلفة.

يلزم تحقيق توازن بين منح الكيانات المرونة اللازمة لتقديم معلومات ملائمة تمثل أصولها والتزاماتها وحقوق الملكية وإيراداتها ومصروفاتها تمثيلاً دقيقاً، وبين اشتراط معلومات قابلة للمقارنة، سواء بين الفترات أو بين الكيانات المختلفة.

كما يُدعم التواصل الفعال في الكشوفات المالية من خلال اعتبار أن المعلومات الخاصة بكل كيان أكثر فائدة من الأوصاف النمطية، وأن تكرار المعلومات في أجزاء مختلفة من الكشوفات المالية غير ضروري في العادة، بل قد يُقلل من وضوحها.

أول أسس القياس التي نناقشها هو التكلفة التاريخية. يوضح الإطار المفاهيمي أنه ينبغي تعديل القيمة ال دفترية للبنود غير المالية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية بمرور الوقت لتعكس استخدامها (في صورة استهلاك أو